الدستور
من تيلي لوميار

العدد 5 | أسبوعيّة | سياسيّة | جامعة | الأحد 21 حزيران 2026 | 8 صفحات

سينودس بكركي:
«يا لبنان الكبير قم وانهض»
(ص2)

أزمة الأقساط المدرسية
(ص4)

اللبنانيون يعانون
حالة الطوارئ الاجتماعية ...متى؟

مجتمعنا اللبناني يعاني. هذا ليس سرًا نكشفه، بل واقع نعيشه كل يوم. معاناته متشعّبة المصادر والمسبّبات، ومتعددة المظاهر والتردّدات. جسده المرهق يئنّ من الأسقام، المتداخلة والمتراكمة، ومن تكاثر السهام، تتكسّر عليه، كما «النصال على النصال»، فتقوده الى الأنهيار المريع، مع الأنتشار السريع للأوبئة في مختلف خلاياه.

صورة مجتمعنا هذه، القاتمة جداً، ليست جديدة، ولكنها جديرة بالأشارة اليها، والتوقف عندها، والإضاءة على بعض مفاصلها، لعلّ التشخيص الصادق يقود الى المعالجات الناجعة، هذا اذا كان ثمة علاج...ومعالجون.

ملفان ساخنان، متقاربان، نحاول ، في هذا العدد، وضعهما تحت المجهر، وهما الأكثر ايلاماً على عائلاتنا هذه الأيام..

أولهما ملف الغلاء الذي تشتد قبضته على خناق المواطنين، الى حد الأختناق، مع التهديد المباشر الذي يسببه هذا الملف على توازن المجتمع، وسلامة الأفراد، وميزانية العائلات،

وثانيهما - وهو في صميم هذه الميزانية - يرتبط بقطاع المدارس، واقساطها، وتذمّر الأهل والمعلمين، وأحوال المؤسسات التعليمية، المتأرجحة بين جودة الأداء، وكلفة الخدمة، والمستوى، وبين الواقع الأقتصادي والمعيشي للعائلة، التي تجدّ وتجهد في توفير القسط المدرسي، المستمر صعوداً، دون مبررات حاسمة.

إننا لموقنون، جميعاً، أن أحاديث المسؤولين المعنيين بهذين الملفيّن، منطقية وصادقة، لا تخفي حقائق واضحة للجميع، ولكنها لا تكفي ولا تغني عن جوع..فالأزمات تفرض مبادرات أكثر إقداماً، لا تراجع فيها، و تنازلات من كل الأطراف، خصوصاً على مستوى المدارس الخاصة، حيث لثلاثية المؤسسة والمعلم والأهل ادوار متكاملة، تتطلب تفعيلاً وتعاوناً صادقاً في استنباط الحلول.

اما ملف الغلاء – اساس البلاء – فليس لتقرير صحفي أن يدّعي معالجته في جذوره، وهو المتجذّر، بجزء كبير منه، في بنية الدولة، كما في ممارساتها، والمتحالف مع مزاريب الهدر، وسلوك الفساد، والاهمال، وانعدام المسؤولية العامة.

ان مقاربة الموضوع أو التقرب منه لا تسعى الى نهايات سريعة وواثقة، بل تعمل على ابراز خطورته، محاولين التماهي مع وجع الناس، ودفع المعنيين من كل المستويات الى تشديد المراقبة، وتفعيل التدخل الحازم، وعدم ترك الأمور على غاربها، وكأنها « سائرة والرب راعيها».

صحيح ان لوزارات ومجالس ومنظمات، حكومية وغير حكومية، وأن لمؤسساتٍ دينية وأجهزتها، دوراً متقدماً وحميداً تقوم به -وللكنيسة تعليم وممارسات اجتماعية غنية، نتوقف عند بعضها - ولكن الصحيح ايضاً ان الواقع المزري يؤشر الى مظاهر مرضية (بفتح الراء) وغير مرضية (بتسكين الراء) بنتائجها الخطيرة، والتي تستدعي اعلان حالة طوارئ اجتماعية ملحة.

ليس الاسترسال بسرد المسببات مفيداً، ولا يفيد ايضاً تعداد مظاهر المعاناة التي تتراوح بين التذمّر – وهذا أضعف الأيمان – والبطالة، وفقدان الثقة بالدولة، والهجرة - وهذا ما يشكل اصابة مباشرة لمجتمعنا، بل للوطن، ومستقبل الحياة في ظلاله.

المفيد هو وعي خطورة الوضع، والتصميم، والإقدام.

ان السلام الذي يلوح في أفق المنطقة، والذي ينتظره لبنان، ضروري الوجود، وربما قريب المنال، الا أنه يبقى هزيلاً، وعرضة للأهتزاز والسقوط، طالما أن السلام الاجتماعي غائب، والفقر غالب، واللبنانيون يعانون، وينتظرون الحلول... فهل لسلطات الأرض «أذنان سامعتان» كي تسمع، فتتدخل؟ أم ننتظر تدخل سلطات السماء؟

رئيس التحرير

هجرة الشّباب والنزيف المستمرّ

ملف «الهجرة» الذي تثيره «الدستور» جرح مفتوح في جسد الوطن المنهك، وهي تشير اليه اليوم انطلاقًا من الطاولة المستديرة التي نظّمها المؤتمر المسيحي الدائم بالتعاون مع مؤسّسة لابورا وجمعيّة «نبض الشباب» بعنوان «الشباب المسيحي والهجرة» وبمشاركة مسؤولين روحيّين وسياسيّين وأكاديميين وإداريّين وإعلاميّين وعاملين في منظّمات حكوميّة وغير حكوميّة. (ص. ٣)

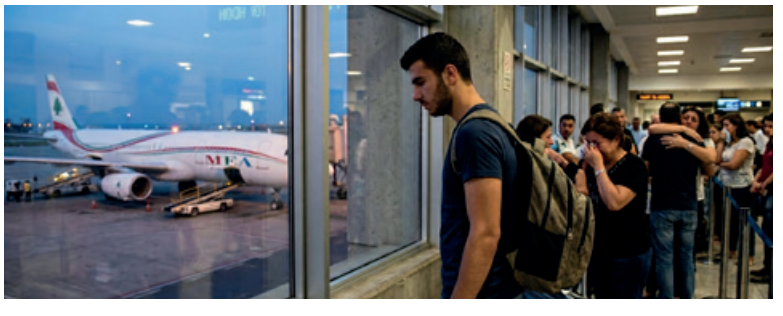

لترسيخ ثقافة الحوار والتلاقي
من يهدد العيش المشترك؟

الوزير السابق وديع الخازن

عميد المجلس العام الماروني

يسرّني أن أتوجه، بدايةً، بأسمى عبارات الترحيب والتقدير إلى القائمين على جريدة "الدستور"، في اشراقتها الجديدة، التي تمثّل إطلالة نوعية واعدة على الساحة الإعلامية، بما تحمله من التزام مهني محايد، ورؤية مسؤولة في مقاربة القضايا الراهنة.

إن هذه الانطلاقة تعكس، بلا شك، جهوداً صادقة وعملًا دؤوباً من أسرة التحرير والمشرفين على الجريدة، الذين راهنوا على الكلمة الهادفة، وعلى تقديم محتوى يرتقي إلى مستوى تطلعات القرّاء، ويعزز ثقافة الوعي واللقاء الصادق.

وفيما نثمّن هذا المشروع الإعلامي الجديد، نرحب بحرارة بكل من أسهم في إطلاقه وفي العمل على تطويره، متمنّين لهم دوام النجاح والتقدّم، وأن تكون "الدستور" ساحةً حضارية للحوار البنّاء، ومنبراً ثابتاً للصدق والموضوعية، والتأثير الإيجابي في الرأي العام.

في زمن تتكاثر فيه الأزمات وتتعاظم فيه التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يصبح التمسّك بالثوابت الوطنية والأخلاقية حاجةً وجودية لا تقل أهمية عن حماية الحدود وصون المؤسسات الدستورية. ومن هذا المنطلق، جاء تأييدي الكامل لما ورد في البيان الصادر عن سماحة شيخ العقل لطائفة الموحدين الدروز الدكتور سامي أبي المنى، الذي حذّر من خطورة التمادي في الإساءة إلى الرموز الدينية والمرجعيات الروحية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية تم س السلم الأهلي وتعرّض الوحدة الوطنية لمخاطر لا يُستهان بها .

(**تتمّة ص.**٢)

إن لبنان لم يكن يوما مجرد مساحة جغرافية تجمع طوائف ومذاهب متعددة، بل شكّل عبر تاريخه الطويل نموذجا حضاريا فريداً ورسالة إنسانية قائمة على احترام الآخر والاعتراف المتبادل بين مكوناته المختلفة. وقد نجح هذا النموذج، رغم كل الصعوبات والعواصف، في تحويل التنوع الديني والثقافي إلى مصدر غنى وازدهار وإبداع، الأمر الذي جعل من لبنان منارة للحوار والانفتاح في هذه المنطقة من العالم .

ومن هنا، فإن التعرّض للرموز الدينية أو التطاول على المعتقدات الروحية لا يمكن أن يندرج تحت عنوان حرية التعبير بمفهومها الحضاري والإنساني. فالحرية الحقيقية لا تنفصل عن المسؤولية، ولا تتحول إلى وسيلة للإساءة أو الإهانة أو ازدراء معتقدات الآخرين. وعندما يُستهدف الرمز الديني أو المرجعية الروحية، فإن الاستهداف لا يطال شخصا بعينه، بل يمس وجدان جماعة كاملة وإرثها الروحي والثقافي والقيمي، بما يهدد أسس التفاهم والاحترام المتبادل التي يقوم عليها العيش المشترك .

لقد دفع لبنان أثمانا باهظة خلال مراحل مختلفة من تاريخه نتيجة خطابات التحريض والكراهية والتجييش الطائفي.

وما زالت الذاكرة الوطنية تحتفظ بالكثير من المحطات المؤلمة التي أثبتت أن الكلمات غير المسؤولة قد تكون أحيانا أكثر خطورة من الأفعال، لأنها تزرع بذور الفتنة وتعمق الانقسامات بين أبناء الوطن الواحد. لذلك فإن الواجب الوطني والأخلاقي يفرض علينا جميعا التصدي بحزم لكل خطاب من شأنه إحياء العصبيات أو المسّ بالمقامات الروحية أو إثارة النعرات التي تهدد السلم الأهلي .

وفي هذا السياق، لا بد من التوقف عند الدور الوطني الجامع الذي يضطلع به صاحب الغبطة البطريرك الماروني الكاردينال بشارة بطرس الراعي، الذي لم يتوقف يوما عن الدعوة إلى الحوار والتلاقي واحترام الخصوصيات الدينية والثقافية لجميع اللبنانيين. فقد أثبتت مواقفه الوطنية المتعاقبة أنه ينظر إلى لبنان كوطن نهائي لجميع أبنائه، لا كساحة غلبة لفئة على أخرى، وأنه يعتبر كرامة الإنسان وحريته واحترام معتقداته ركائز أساسية لا يمكن التفريط بها تحت أي ظرف من الظروف .

لقد رفع البطريرك الراعي صوته في أصعب المراحل دفاعا عن الدولة ومؤسساتها الشرعية، وعن ضرورة تحييد لبنان عن الصراعات التي تستنزف طاقاته وتعرض استقراره للخطر، كما دعا باستمرار إلى بناء جسور الثقة بين اللبنانيين وإحياء منطق الشراكة الوطنية الحقيقية. ولم تكن مواقفه يوما موجهة ضد أي مكوّن من مكونات الوطن، بل جاءت دائما انطلاقا من حرصه على وحدة اللبنانيين وصيانة صيغة العيش المشترك التي تميز لبنان عن سائر الدول .

كما أن التاريخ اللبناني المعاصر يشهد للدور الذي قامت به المرجعيات الروحية الإسلامية والمسيحية على حد سواء في لحظات الأزمات الكبرى، حيث كانت في كثير من الأحيان صوت الحكمة والعقل، والجسر الذي أعاد وصل ما انقطع بين اللبنانيين. ومن هنا فإن احترام هذه المرجعيات لا يُعد مجرد واجب أخلاقي أو اجتماعي، بل هو التزام وطني يحفظ التوازنات الدقيقة التي قامت عليها التجربة اللبنانية .

وإذا كان لبنان قد استطاع الصمود في وجه الحروب والاحتلالات والأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة، فلأن مرجعياته الروحية والوطنية الكبرى شكّلت على الدوام صمام أمان أخلاقيا ومعنويا حال دون انهيار الروابط الجامعة بين أبنائه. لذلك فإن الحفاظ على مكانة هذه

المرجعيات واحترامها يشكل جزءاً من الحفاظ على الاستقرار الوطني نفسه .

إن وسائل التواصل الاجتماعي، على الرغم من الدور المهم الذي تؤديه في تعزيز التواصل وتبادل الأفكار والآراء، لا يجوز أن تتحول إلى منصات للتشهير والإهانة ونشر الأحقاد أو استهداف المقدسات. فالتكنولوجيا التي وُجدت لخدمة الإنسان وتطوير المجتمعات لا ينبغي أن تُستخدم لهدم القيم أو تمزيق النسيج الاجتماعي أو تعميق الانقسامات بين أبناء الوطن الواحد .

ومن المؤسف أن بعض المنصات الإلكترونية باتت تشهد حملات ممنهجة أو عشوائية تستهدف الرموز الدينية والمرجعيات الروحية تحت شعارات زائفة تتلطى خلف حرية التعبير. والحقيقة أن الحرية التي تفقد بعدها الأخلاقي تتحول إلى فوضى، وأن التعبير الذي يفتقد إلى المسؤولية يصبح اعتداءً على حقوق الآخرين وكرامتهم ومعتقداتهم .

ومن هنا، فإنني أُجدّد الدعوة إلى السلطات القضائية والأمنية المختصة لملاحقة كل ما من شأنه إثارة النعرات أو المساس بالمقامات الدينية والمرجعيات الروحية، واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق المخالفين، بما يضمن حماية السلم الأهلي ويعزز هيبة الدولة وسيادة القانون.

فالتساهل في مثل هذه القضايا لا يخدم الحريات العامة، بل يفتح الباب أمام مزيد من الفوضى والإنفلات والإساءات المتبادلة .

لبنان يمر اليوم بمرحلة دقيقة ومفصلية تتطلب أعلى درجات الحكمة والتبصر والمسؤولية الوطنية. وليس أمام اللبنانيين سوى التمسّك بالقيم التي جمعتهم عبر التاريخ: الاحترام، والحوار، والاعتدال، والانفتاح، وقبول الآخر. فهذه القيم هي التي حفظت الوطن في أحلك الظروف، وهي وحدها القادرة على إعادة بناء الثقة بين أبنائه وإطلاق مسيرة النهوض الوطني المنشود .

إن حماية الرموز الدينية ليست دفاعا عن أشخاص أو مواقع، بل دفاع عن منظومة أخلاقية وروحية تشكل جزءاً أساسيا من هوية لبنان ورسالته التاريخية. كما أن احترام المعتقدات لا يشكل تنازلاً عن حرية الرأي والتعبير، بل هو التعبير الأرقى عنها، لأن الحرية الحقيقية تزدهر في مناخ الاحترام المتبادل، لا في بيئة الإساءة والاستفزاز .

فالأوطان العظيمة لا تُبنى بالتجريح بمقدساتها أو الانتقاص من رموزها الروحية، بل تُبنى بالارتقاء إلى مستوى المسؤولية الوطنية، وبترسيخ ثقافة الاحترام والحوار والتلاقي. ومن هذا المنطلق، يبقى الأمل بأن يستعيد اللبنانيون روح التضامن التي ميزت تاريخهم، وأن يلتفوا حول قيمهم الوطنية والإنسانية الجامعة، لأن لبنان لا يمكن أن يستمر إلا وطنا للكرامة والحرية والاحترام المتبادل، وواحةً للحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، ورسالةً للعيش المشترك في عالم يزداد حاجة إلى ثقافة اللقاء والتفاهم.

السينودس الماروني:

«يا لبنان الكبير قم وانهض»

البيان الختامي للسينودس الماروني الأخير (٣ - ١٣ حزيران) عكس غنى المواضيع التي عالجها اباء المجمع، خلال خلوتهم السنوية، في بكركي، وجديّة مقاربتها بعمق ومسؤولية، وقد تمحوَرت حول عيش السينودسية في قلب الكنيسة بالاصغاء العميق، وحرية القلب، وحكمة التمييز، والثقة المتبادلة، معتبراً ان «السينودسية ليست مشروعاً عابراً او مناسبة ظرفية، بل مسار متواصل يدعو الى الشراكة"....

بهذه الروحية عالج الآباء المواضيع المطروحة على جدول الاعمال، وابرزها شؤون الليتورجيا، «التي تتطلب تجديداً مستمراً كترتيب نصوص الرتب، وفق التوجيهات الجديدة للكرسي الرسولي، ...والانطلاق من توجيه ليتورجي ثابت، وضمان نموه المنطقي المعاصر".

كما بحث المجمع موضوع التنشئة الاكليريكية، وشدّد على موضوع التعاون بين الاكليريكيات في لبنان وبلدان الانتشار، ومرافقة الطلاب لتأمين خبرة كنسية ورعوية غنيّة، مع خبرة روحية مطلوبة ايضاً، وبالأخص، للكهنة، اذ «نحتاج ليس فقط الى كهنة ناجحين، بل الى كهنة ممتلئين من الروح القدس".

وتوقف السينودس عند الحالة الاجتماعية الصعبة التي يعيشها الشعب اللبناني، وعمل الكنيسة في مجال خدمة المحبة، معتبراً ان «اخطر ما تواجهه هذه الخدمة هو ان تتحوّل الى عمل تقني او توزيع مساعدات، فيما دعوتها الحقيقية هي الوقوف الى جانب المتألمين والمحتاجين من شعبنا، وأن تصغي اليهم وتحفظ كرامتهم»؛ وذكّر المجمع ان» لبنان بلد منكوب، وأن اولويات الناس هي العيش بكرامة، والاطمئنان في تأمين البيت والمدرسة والعمل والاستشفاء".

وكان للشأن الوطني حصة واسعة في اعمال السينودس، كما في البيان الختامي، الذي اكّد على المبادئ التي وضعها البطريرك الطوباوي الياس الحويك لبناء دولة لبنان الكبير، بحدوده التاريخية، وسياديته، وميثاقيته، ونظامه البرلماني في دولة مدنية حديثة، هي دولة القانون والحق

واختتم البيان بنداء وجداني موجه «الى اولادنا في لبنان وبلدان الانتشار، مؤكدين ان الروح القدس لا يزال يعمل في الكنيسة، مهما اشتدت الصعوبات، وهو يقول لنا مع قداسة البابا لاوون: يا لبنان الكبير قم وانهض".

القراءة السّياسية

انتهت الحرب... وبقيت الفاتورة في لبنان

عندما تتوقف المدافع عن إطلاق النار، تبدأ الشعوب بإحصاء الخسائر. هكذا كان المشهد بعد الاتّفاق الذي أنهى المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، وأطفأ نار حرب كادت أن تشعل المنطقة بأكملها. لكن فيما انشغل اللاعبون الكبار بعدّ المكاسب، كان لبنان منشغلا بعدّ الشهداء والجرحى والمنازل المهدمة وأيام النزوح الطويلة.

فالحروب في الشرق الأوسط تشبه الزلازل السياسية؛ تهتز الأرض تحت أقدام الجميع، لكن بعض الدول تكون في مركز الهزة. وفي هذه الحرب، بدا لبنان كمن وجد نفسه مرة جديدة في قلب العاصفة، بينما كان القرار يُصنع بعيداً عنه.

رابحون حول الطاولة... وخاسر خارجها

خرجت الولايات المتحدة من الاتفاق وقد حققت جزءاً كبيراً من أهدافها الاستراتيجية. فقد تمكنت من تجنب حرب واسعة ومكلفة، وحافظت على أمن الممرات البحرية الحيوية، وأعادت تثبيت دورها كعرّاب رئيسي للتوازنات الإقليمية.

أما إيران، فرغم الضربات والضغوط، نجحت في انتزاع مكاسب اقتصادية وسياسية مهمة، من خلال تخفيف الضغوط المفروضة عليها وفتح الباب أمام عودة تدفق النفط إلى الأسواق، في خطوة قد تمنح اقتصادها جرعة أوكسجين كان بأمسّ الحاجة إليها.

في المقابل، تنظر إسرائيل إلى الاتفاق باعتباره محطة تعزز أمنها الاستراتيجي، بعدما وضعت قيوداً إضافية على الطموحات النووية الإيرانية وخففت من احتمالات المواجهة المباشرة واسعة النطاق.

لكن، وبين هذه العواصم الثلاث، يبرز سؤال كبير: ماذا ربح لبنان؟

بلد دفع الثمن ولم يجلس إلى الطاولة

في الحروب التقليدية، يدفع الخاسر تعويضات للمنتصر. أما في حروب المنطقة، فكثيراً ما يدفع الثمن طرف لم يكن جالساً أصلاً على طاولة المفاوضات.

لبنان اليوم يشبه مسافراً وجد نفسه داخل قطار متجه إلى الحرب من دون أن يختار الوجهة. وعندما وصل القطار إلى محطته الأخيرة، نزل الركاب الأقوياء بحقائب مليئة بالمكاسب السياسية، فيما بقي اللبنانيون أمام محطة مدمرة يحاولون ترميم ما تبقى.

فالجنوب الذي تحول إلى خط مواجهة، لا يزال يحمل آثار النار على جدرانه وطرقه وحقوله. والقرى التي فرغت من سكانها خلال أشهر النزوح، لم تعد كما كانت. أما آلاف العائلات، فما زالت تعيش بين خسارة منزل أو فقدان معيل أو انتظار تعويض لم يأتِ بعد.

فاتورة بشرية واقتصادية ثقيلة

لا تُقاس الحروب فقط بعدد الصواريخ التي أطلقت، بل بعدد الأحلام التي سقطت معها.

وراء كل شهيد عائلة فقدت سندها، ووراء كل منزل مدمر قصة عمر كامل انهارت حجارتها في لحظات. أما الأطفال الذين عاشوا النزوح والخوف، فقد حملوا معهم ندوباً نفسية قد تبقى أطول من آثار الدمار المادي.

اقتصادياً، جاءت الحرب لتضيف حجراً جديداً إلى جبل الأزمات اللبنانية. فالسياحة تراجعت، والاستثمارات انكمشت، والمؤسسات التجارية تكبدت خسائر فادحة، فيما تبدو كلفة إعادة الإعمار أكبر من قدرة الدولة المنهكة أصلاً.

ماذا قالت التسريبات عن لبنان؟

اللافت أن البنود المتداولة للاتفاق ركزت على النفط الإيراني والعقوبات والبرنامج النووي والممرات البحرية والأموال المجمدة. أما لبنان، الذي دفع جزءاً كبيراً من كلفة المواجهة، فلم يظهر كعنوان أساسي في تلك البنود.

لم تتحدث التسريبات عن صندوق لإعادة إعمار القرى اللبنانية، ولا عن آليات لتعويض المتضررين، ولا عن خطة اقتصادية لمعالجة آثار الحرب على المجتمع اللبناني.

وكأن لبنان كان حاضراً في ساحة المعركة، وغائباً عن دفتر الحسابات.

هل كان لبنان الخاسر الأكبر؟

قد يكون من المبكر إصدار حكم نهائي على نتائج الحرب، لكن قراءة أولية للمشهد تظهر أن جميع الأطراف الرئيسية خرجت بمكاسب يمكن عرضها أمام جمهورها الداخلي.

الولايات المتحدة تتحدث عن الاستقرار ومنع التصعيد. إيران تتحدث عن كسر جزء من الضغوط الاقتصادية. إسرائيل تتحدث عن تعزيز أمنها الاستراتيجي.

أما لبنان، فلا يزال يتحدث عن إعادة إعمار، ونزوح، وشهداء، وخسائر اقتصادية، ومستقبل مجهول.

وعندما يُطوى غبار المعارك وتُفتح دفاتر الأرباح والخسائر، قد يجد اللبنانيون أنفسهم أمام الحقيقة الأكثر مرارة: أن الحرب انتهت فعلاً، لكن فاتورتها بقيت معلقة على باب لبنان.

مريم جمّال

هجرة الشّباب... (تابع ص ١)

الهجرة بالأرقام

استُهلّ اللقاء بكلمة ترحيبيّة من رئيس لابورا الأب طوني خضره طرح خلالها الموضوع، عارضًا واقع نزيف الهجرة لدى الشباب وأسبابه وتداعياته على الديموغرافيا ومستقبل الوجود المسيحي في لبنان.

وأعاد الأب خضره التذكير بأرقام المهاجرين من العام ٢٠١٢ إلى العام ٢٠٢٥ التي تظهر حجم الخطر الديموغرافي الخطير المحدق بالحضور المسيحي في لبنان، بخاصة في ما يتعلّق بهجرة الشباب، وهي على الشكل التالي:

- بلغ مجموع المغادرين بين ٢٠١٢ و٢٠٢٤ نحو ٧٩٨,٩١١ شخصًا. أما من بداية عام ٢٠٢٥ حتى نهاية شهر أيلول، فقد غادر ما يقارب ٤٠ ألف شخص"

- ٨٣ ٪ من المهاجرين ينتمون إلى الفئة الشابة التي تتراوح أعمارها بين ٢٥ و٣٥

-يُقدر أن نحو ٢٥٪ من إجمالي الفئة الشابة في لبنان قد هاجرت.

-أظهرت دراسات وتقارير أن نسبًا عالية جدًا من الشباب اللبناني (تتجاوز ٧٧٪) يفكّرون بجدّيّة في ترك البلاد. وختم الأب خضره كلمته بالتأكيد على أنّ تضافر الجهود بين الدولة الدولة والكنيسة والمدرسة والجامعة هو أساس الحفاظ على شباب لبنان ولا خلاص لأحد بخاصة للمسيحيين من دون هذا التعاون المشترك الجدّي والعملي. وهذا العمل لا يمكن أن يكون من دون الإستماع إلى آراء الشباب وتطلّعاتهم لأنّهم هم بناة لبنان الغد.

أسئلة أساسيّة

بعد ذلك تركّزت مداخلات المسؤولين الحاضرين حول الإجابة على أسئلة أساسيّة مطروحة على جدول أعمال اللقاء وهي: لماذا يهاجر الشباب المسيحي؟ كيف نحدّ من هجرة الشباب؟ -دور الكنيسة - دور المدرسة - دور الجامعة - دور الدولة.

اشتُهلّ النقاش بمداخلة لراعي أبرشية أنطلياس المارونية المطران أنطوان أبو نجم قال فيها إنّ العديد من الشباب يهاجرون لأسباب مختلفة ومعروفة، ولكن الإيجابية في هذا الموضوع هي أنّ المهاجرين هم عصب صمودنا كمسيحيين وغير مسيحيين في لبنان، فالأموال المرسلة من قبلهم إلى ذويهم والإستثمارات التي يضعونها في لبنان هي أساسية لاستمرارنا وبقائنا. وأكّد المطران أبو نجم على أنّ الخلاص الوحيد للمسيحيين واللبنانيين أيًّا كانت طائفتهم هو العودة إلى الدولة، داعيًا الجميع على اختلاف انتماءاتهم إلى مؤازرة رئيس الجمهورية في سعيه إلى استعادة الدولة اللبنانية وسيادتها وقرارها الوطني.

ثمّ تحدّث الأمين العام للمدارس الكاثوليكية الأب يوسف نصر الذي شارك في اللقاء عبر تطبيق Zoom على أنّ دور المدرسة الكاثوليكية للحفاظ على الشباب هو الحفاظ على جودة التربية والتعليم، مشيرًا إلى أنّ هذه الجودة لها كلفة لا ترضي العديد من الناس، لذلك تقوم هذه المؤسسات التعليمية بدعم العديد من هذه الفئات قدر الإمكان. واشار الأب نصر إلى أنّ المدارس الكاثوليكية تركّز في مناهجها ومشاريعها المتجدّدة على تعزيز الإنتماء الوطني وحسّ الشراكة الفاعلة.

ومن جهته، شدّد رئيس المؤسّسة العامة للإسكان المهندس روني لحود على ضرورة استعادة هذه المؤسّسة دورها في تأمين السكن للشباب وتأمين التمويل لها لشراء الأراضي التي يبيعها المسيحيون، وذلك للحدّ من التراجع الديموغرافي الخطير للمسيحيين، بخاصة الشباب منهم. ودعا لحود الكنيسة إلى إنشاء مؤسّسة لإدارة الأوقاف ووضعها في خدمة مشاريع الشباب بدلاً من استثمارها من قبل النافذين الذين يعيدون تأجيرها في غالبية الحالات بأسعار مرتفعة. كما أكّد لحود على ضرورة حماية المسيحيين الأوادم في الإدارات الرسميّة وتشجيع الشباب على الإنخراط في الوظائف العامة من خلال خطة تكامل بين الكنيسة والدولة.

أمّا الدكتور أنطوان فرحات فتحدّث عن دور الجامعات في موضوع هجرة الشباب، وقال إن الهجرة تشكّل خطرًا على الديموغرافيا ولكنها كذلك تشكّل حلاً مهمًّا لمشكلة البطالة. وأشار فرحات إلى أنّ إنشاء مراكز ريادة الأعمال التي تدعم الإبداعات هي حلّ يخفّف من نسبة الهجرة بالإضافة إلى بناء الشراكات بين الجامعات والشركات وتعزيز التوجيه والإرشاد إلى حاجات سوق العمل. وختم بالدعوة إلى تشجيع الإختصاصات الزراعية والتعليم المهني والتقني، كونها اختصاصات يعمل في غالبيتها غير اللبنانيين.

تلت كلمة فرحات مداخلة مرشد شبيبة بكركي والكشّاف الماروني الخوري الدكتور جورج يرق، ركّزت على ضرورة البدء بخطوات محدودة ولكن واثقة، ومتابعتها وصولاً إلى وضع استراتيجية موسّعة والعمل على تنفيذها. ولفت الخوري يرق إلى أنّ على الجامعات وعلى بكركي كذلك تفعيل موضوع المنح الجامعية لمن هم بحاجة من الطلاب المتفوقين إلى الخارج المشروطة بعودتهم إلى لبنان بعد إنهاء التخصّص. كما دعا إلى الجمع بين أصحاب الخبرات الخضرمين والشباب في لقاءات تفضي إلى وضع خطة عملية للحدّ من هجرة الشباب.

رئيسة مجلس إدارة المديرة العامة لتلفزيون لبنان الدكتورة إليسار جعجع قالت إنّ أسباب هجرة الشباب تتلخّص بغياب الإستقرار الأمني والسياسي والإقتصادي وتضاؤل فرص العمل، والمدخل إلى الحلّ يبدأ بالسعي إلى معالجة هذه الأسباب بالتعاون بين جميع المعنيين. فغالبية الشباب المهاجرين ينتظرون العودة إلى لبنان عند أوّل بارقة أمل.

توصيات

بعد النقاشات، ردّ المسؤولون المشاركون على أسئلة الحاضرين وملاحظاتهم التي أجمعت على أنّ دور المؤسسات الكنسية اساسي لا بل مصيري في هذه المرحلة بانتظار عودة الدولة الفاعلة.

وفي الختام تمّ رفع توصية بتفعيل العمل المشترك للحدّ من هجرة الشباب، تكون أولى خطواته عقد لقاء جامع بين أصحاب الخبرات المخضرمين والمجموعات الشبابية، ووضع خطة عمل استراتيجية والتعاون على تنفيذها. وأبقى المجتمعون إجتماعاتهم مفتوحة لمتابعة وتنفيذ ما تمّ الإتفاق عليه.

عيد الأب

هو شعاعٌ من أبوّة الله

في زمن تتبدّل فيه القيم وتتزعزع فيه المرجعيّات، يبقى الأب أكثر من مجرّد فردٍ في العائلة. إنّه حضورٌ مؤسِّس، وصوتٌ يزرع الطمأنينة، وظلٌّ يمتدّ فوق أفراد أسرته ليحميهم من قسوة الأيام. وفي عيد الأب، لا نحتفل فقط برجلٍ أعطى أبناءه اسماً وهوية، بل نكرّم رسالةً إنسانيةً وروحيةً عميقة جعلها الله انعكاساً لأبوّته على الأرض.

ليس صدفةً أن يختار المسيحيون كلمة «الآب» عندما يخاطبون الله. ففي قلب الإيمان المسيحي تكمن صورة الأب الذي يحبّ بلا حدود، ويغفر بلا حساب، وينتظر أبناءه مهما ابتعدوا. ومن هنا تكتسب الأبوّة البشريّة عظمتها، إذ تتحوّل إلى مرآةٍ تعكس شيئاً من وجه الله في العالم.

الأب الحقيقي لا يُقاس فقط بما يقدّمه من خبز لأبنائه، بل بما يزرعه في نفوسهم من ثقةٍ وكرامةٍ وإيمان. هو الذي يسهر في صمت، ويتعب من دون أن يطلب مكافأة، ويحمل هموم عائلته في قلبه قبل أن يحملها على كتفيه. يشبه الله في عطائه الخفي، وفي محبته التي لا تحتاج إلى إعلان، وفي حضوره الذي يمنح الأمان حتى عندما لا يتكلّم.

وفي مجتمعنا اللبناني المثقل بالأزمات والقلق والهجرة، تزداد قيمة الأب الذي يتمسّك بأرضه وعائلته ورسالة تربية أولاده. فكم من آباء يواجهون الانهيارات الاقتصادية والضغوط الاجتماعية بصبر بطولي، كي يحفظوا لعائلاتهم ما تبقّى من استقرار ورجاء. هؤلاء هم جنود الحياة المجهولون الذين يكتبون كل يوم صفحاتٍ من التضحية لا تذكرها العناوين، لكنها تحفظ المجتمع من السقوط.

إن الأبوة ليست سلطةً بل خدمة، وليست امتيازاً بل مسؤولية. والأب العظيم ليس ذاك الذي يخشاه أبناؤه، بل ذاك الذي يجدون في قلبه صورةً عن قلب الله؛ أباً يرافق، ويصغي، ويقوّم، ويحتضن، ويقود نحو الخير والحق.

في عيد الأب، ننحني أمام كل أب حمل صليبه بصمت، وأمام كل أب غاب جسداً وبقي حضوره حيّاً في ذاكرة أبنائه، وأمام كل أب لا يزال يحاول، رغم ضعفه الإنساني، أن يكون علامةً لمحبة الله في بيته.

فحين يكون الأب أباً بحق، لا يرى الأبناء فيه رجلاً فقط، بل يلمحون من خلاله شعاعاً من أبوّة الله، تلك الأبوّة التي منها تستمدّ كل أبوة معناها وقداستها. عندها يصبح البيت أكثر من منزل، يغدو معبد يطلّ منه وجه الله على العالم.

ماري تريز الباشا حنين

ملف الدستور

أزمة الأقساط المدرسية تتعمّق: من المسؤول؟

في وقت تتصاعد فيه الأسئلة حول حال التعليم الخاص في لبنان، تكشف ثلاث مقابلات مع أطراف أساسية في القطاع التربوي - إدارات المدارس، لجان الأهل، ونقابة المعلمين - عن مشهد معقّد تتداخل فيه الأزمة الاقتصادية مع إشكاليات الحوكمة والشفافية ورواتب الأساتذة، ما يجعل ملف الأقساط المدرسية واحداً من أكثر الملفات حساسية في واقع المجتمع اللبناني.

قراءة شاملة مع الاب يوسف نصر، الامين العام للمدارس الكاثوليكية

يوضح الأب نصر أن الأزمة الاقتصادية انعكست مباشرة على العائلات والمدارس معاً، مشيراً إلى أن نحو نصف الأسر تأثرت بشكل كبير، ما أدى إلى تراجع القدرة على دفع الأقساط، من دون أن يترجم ذلك انهياراً واسعاً في أعداد الطلاب داخل المدارس الكاثوليكية.

في ملف الرواتب، يشير إلى أن ما بعد عام ٢٠١٩ شهد انهياراً كبيراً في القيمة الفعلية للأجور، قبل أن تبدأ محاولات تصحيح تدريجية رفعتها من مستويات متدنية جداً (حوالي ٢٠-٣٠ دولاراً) إلى مستويات أعلى، لكنها تبقى غير مستقرة وغير متناسبة مع تراجع القدرة الشرائية. ويؤكد أن أي تعديل في الرواتب يرتبط مباشرة بالأقساط وكلفة التشغيل والتضخم، ما يجعل المنظومة المالية مترابطة، بحيث ينعكس أي تغيير في جزء منها على باقي الأجزاء، بما في ذلك الأقساط.

أما في ما يتعلق بدور المدرسة، فيشدد على ضرورة استمرار المؤسسة التربوية في أداء دورها التعليمي والاجتماعي، عبر تعزيز التعاون بين الإدارات ولجان الأهل والكادر التعليمي. ويرى أن القانون ينظم هذه العلاقة، لكن الأهم هو بناء ثقة وتواصل لإدارة الأزمة بشكل جماعي. كما يلفت إلى أهمية التنوع التربوي في لبنان بين القطاعين الرسمي والخاص، وإلى دور المدارس الكاثوليكية في تطوير التعليم وبناء شخصية الطلاب، محذراً من أن المقاربات الشعبوية قد تضر بمستوى التعليم واستقرار القطاع.

في ملف المساعدات

يوضح وجود برامج دعم كنسية بالتعاون مع جهات مانحة، تتراوح قيمتها بين ٢٠٠ و٣٠٠ دولار أو أكثر لكل طالب في بعض الحالات، تُدار وفق آليات شفافة ولوائح محددة وموافقة الأهالي. ويشير إلى أن هذه المساعدات تستهدف العائلات ذات الدخل المحدود، بعد أن شملت سابقاً فئات أخرى، لكنها تبقى محدودة ولا تعوض الأقساط، بل تخفف من الأعباء المالية فقط.

ويختم بالتأكيد أن استمرارية المدرسة الكاثوليكية تتطلب توازناً دقيقاً بين قدرة الأهالي على الدفع وحقوق المعلمين واستمرارية المؤسسات، مع ضرورة اعتماد التدرّج في أي إصلاح مالي، بهدف الحفاظ على الكفاءات التربوية في القطاع وتحسين أوضاعها ضمن الإمكانات المتاحة

لجان الأهل: أزمة شفافية وتمثيل محدود داخل القرار التربوي

من جهتها، تطرح لمى طويل، رئيسة اتحاد لجان الأهل، مقاربة نقدية تعتبر أن جوهر الأزمة في التعليم الخاص لا يرتبط فقط بالأقساط، بل بغياب الشفافية وضعف الحوكمة داخل المؤسسات.

وتشير إلى أن دور لجان الأهل في عدد كبير من المدارس "لا يزال شكلياً"، ولا يرقى إلى شراكة فعلية في إعداد الموازنات أو اتخاذ القرارات المالية، ما يخلق خللاً في التوازن بين الإدارة والأهالي.

وتتوقف عند ملف انتخابات لجان الأهل، معتبرة أن بعض العمليات الانتخابية لا تتم في بيئة سليمة بالكامل، مع تسجيل حالات ضغط أو تأثير على الاستقلالية في بعض المدارس، الأمر الذي ينعكس على الدور الرقابي لهذه اللجان.

وفي ملف الموازنات، تثير تساؤلات حول إرسالها أحياناً إلى وزارة التربية من دون توقيع لجان الأهل، معتبرة ذلك مخالفة تستدعي تدقيقاً أكبر من قبل الجهات الرسمية.

كما تنتقد ضعف فعالية القضاء التربوي في معالجة النزاعات، ما يترك الخلافات مفتوحة من دون حلول سريعة أو رادعة.

وتختم بالتأكيد أن الأزمة الأساسية هي "أزمة حوكمة"، حيث لا تُعرض المساعدات والهبات بشكل شفاف داخل الموازنات، ما يضعف ثقة الأهالي ويعمّق الفجوة داخل القطاع.

نقابة المعلمين: أقساط مرتفعة وشفافية غير مكتملة

في المقابل، يلفت نقيب المعلمين نعمة محفوظ إلى أن الزيادات في الأقساط بعد ٢٠١٩ تجاوزت في بعض الحالات ٤٠٪ أو أكثر، مبرّرة بالأزمة الاقتصادية وارتفاع الكلفة التشغيلية، لكن من دون وضوح كافٍ في كيفية توزيع الموارد داخل المدارس.

ويشير إلى أن جزءاً كبيراً من تمويل التعليم الخاص يأتي بشكل غير مباشر من الدولة عبر مساعدات ومنح تُقدَّر بأكثر من ٧٠٠ مليون دولار، إلا أنها لا تظهر دائماً بوضوح داخل الموازنات المدرسية.

كما يتوقف عند ما وصفه بوجود "صناديق خارج الموازنة"، حيث تُعرض الأرقام أحياناً بشكل جزئي، ما يمنع لجان الأهل من رؤية الصورة المالية الكاملة.

وفي ملف المعلمين، يؤكد أن أوضاع الأساتذة لم تتحسن بالشكل المطلوب، مع رواتب غير مستقرة وتعويضات تقاعدية متدنية في بعض الحالات نتيجة تراكمات سابقة في صناديق التعويضات.

ويشدّد على أن تجارب التدقيق السابقة أظهرت تضخماً في الأقساط في عدد من المدارس، ما يعزز الحاجة إلى رقابة أكثر فاعلية واستمرارية، وليس إجراءات ظرفية.

خلاصة المشهد: أزمة واحدة بثلاث زوايا

تكشف هذه المقابلات الثلاث عن معادلة معقدة:

* مدارس تحاول الحفاظ على استمراريتها وسط انهيار اقتصادي وضغط مالي
* لجان أهل تطالب بشفافية ومشاركة فعلية في القرار
* ومعلمون يواجهون هشاشة رواتب وتعويضات غير عادلة

بين هذه الأطراف، يبقى ملف الأقساط المدرسية في لبنان مفتوحاً على مزيد من التجاذب، في ظل غياب الثقة، و آلية حوكمة موحّدة قادرة على إعادة التوازن إلى قطاع يشكّل أحد أعمدة الاستقرار الاجتماعي والتربوي في البلاد.

م.ج.

ملف الدستور

لبنان بين جولات الرقابة وجنون الأسعار:

المواطن عالق بين جشع السوق وعجز الدولة

في مشهد اقتصادي يزداد تعقيدًا يومًا بعد يوم، تتكثّف جهود وزارة الاقتصاد اللبنانية لضبط الأسواق، فيما يبقى المواطن الحلقة الأضعف في معادلة تتداخل فيها الأزمات العالمية مع الاختلالات المحلية.

مدير عام وزارة الاقتصاد، الدكتور محمد أبو حيدر، يكشف في حديث خاص لـ«الدستور» أن مديرية حماية المستهلك تواصل تنفيذ جولات رقابية مكثّفة تطال مختلف القطاعات، من المولدات الكهربائية إلى السلع الاستهلاكية، وصولًا إلى قطاع الترابة الذي شهد مؤخرًا حملات تفتيش واسعة.

ويؤكد أن هذه الجولات لا تقتصر على المراقبة، بل تُترجم بمحاضر ضبط تُنظم بحق المخالفين وتُحال إلى القضاء المختص، مشيرًا إلى أن عدد الجولات منذ بداية العام تجاوز ٨١٥٠ جولة، ما أسفر عن تسجيل عدد كبير من المخالفات.

لكن، وعلى الرغم من هذا النشاط الرقابي، يعترف أبو حيدر بأن العقوبات الحالية لم تعد كافية لردع المخالفين، داعيًا إلى تعديل قانون حماية المستهلك لتشديد العقوبات، بعدما بات بعض التجار يتعاملون مع الغرامات كجزء من كلفة أعمالهم، محققين أرباحًا غير مشروعة دون خوف من المحاسبة.

أزمة تتجاوز الحدود

من جهته، يوضح الباحث في «الدولية للمعلومات» محمد شمس الدين أن ارتفاع الأسعار في لبنان ليس معزولًا عن السياق العالمي، بل هو نتيجة تداخل عوامل خارجية وداخلية. فمنذ بداية العام وحتى منتصف حزيران، ارتفعت أسعار السلع بنحو ٢٠٪، فيما قفزت كلفة المعيشة إلى حدود ٣٥٪.

ويشير إلى أن الحرب في المنطقة ساهمت بشكل مباشر في رفع تكاليف الشحن والتأمين، حيث ارتفعت نسبة التأمين على البضائع من ٠,١٪ إلى نحو ٥٪، إضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات، ما انعكس على كل مفاصل الاقتصاد.

أما داخليًا، فالأزمة لا تقل حدة. فارتفاع كلفة التشغيل، خاصة في ظل انقطاع الكهرباء، يدفع أصحاب المؤسسات إلى الاعتماد على المولدات، ما يضاعف المصاريف. ويعطي مثالًا على ذلك، إذ ارتفعت كلفة المازوت الشهرية لبعض المؤسسات من ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف دولار.

ولا يغيب عامل الاحتكار عن المشهد، إذ أدى غياب التسهيلات المصرفية إلى حصر الاستيراد بعدد محدود من التجار القادرين على تأمين السيولة، ما منحهم قدرة أكبر على التحكم بالأسعار.

المواطن... صوت الوجع

وسط هذه الأرقام، تبقى القصص الإنسانية الأكثر تعبيرًا عن حجم الأزمة.

جورجيت، امرأة مسنّة، تختصر المشهد بمرارة:

"من سنة ٢٠١٩ لهلّق، حاسّة حالي متل الطرشة بالزفّة... بروح عالسوبرماركت و لمصاري ما بيكفّوا جيب غراض. الليرة ما بقى إلها قيمة، وحتى المية دولار صارت متل المية ألف".

أما دلال، وهي أم لأطفال، فتعيش مع زوجها على دخل مشترك يبلغ ١٢٠٠ دولار، تقول:

"ما منلحق أول الشهر... إيجار البيت ٤٠٠ دولار، كهربا ومَي وموتور ٣٠٠، أقساط مدارس ٣٠٠، و٢٠٠ دولار بس للأكل! وعم ندين لنكفّي الشهر".

وتطرح تساؤلًا يعكس قلق شريحة واسعة من اللبنانيين:

"كل مرة في حجة لرفع الأسعار... اليوم مضيق هرمز، بكرا شو؟ وإذا فتح، رح تنزل الأسعار أو في حجة جديدة؟"

في مكان آخر، تقف جاكلين، عروس جديدة فقدت عملها مع بداية حملها، أمام واقع أكثر قسوة. زوجها يعمل في القطاع العسكري ويتقاضى ٤٥٠ دولارًا فقط. تقول:

"ما فينا نشتري حليب ولا حفاضات... عم نعيش على الوعود. حتى بدل النقل صار عبء. عم ناطرين حدا يساعدنا لنكفّي الشهر".

بين الصمود والانهيار

ورغم هذا الواقع القاتم، لا يزال الاقتصاد اللبناني يحافظ على حد أدنى من الصمود، مدعومًا بتحويلات المغتربين التي بقيت مستقرة نسبيًا.

لكن الصورة المستقبلية تبقى رهينة التطورات الإقليمية. فبحسب شمس الدين، قد تشهد الأسعار بعض التراجع في حال توقفت الحرب وانخفضت أسعار النفط والتأمين، إلا أنها لن تعود إلى مستويات ما قبل الأزمة.

في المقابل، يحذر من أن استمرار التصعيد قد يدفع البلاد نحو مرحلة أكثر خطورة، تشمل إقفال مؤسسات وتراجعًا حادًا في الحركة الاقتصادية.

بين جولات رقابية مكثّفة ومحاولات إصلاح تشريعي، تبقى المعركة الحقيقية في استعادة التوازن بين السوق وحقوق المستهلك. أما المواطن اللبناني، فيبقى عالقًا بين دخل لا يكفي، وأسعار لا ترحم، ودولة تحاول... لكنها لم تنجح بعد في فرض قواعد اللعبة.

ناصيف إيليا ابو مراد

الأرثوذكس والعمل الاجتماعي

عندما عرفت أنطاكية نهضةً متأخرةً مع تأسيس حركة الشبيبة الأرثوذكسية عام ١٩٤٢، كان هاجس العمل الاجتماعي في صلب مبادئ هذه الحركة المباركة. فجاء البند الرابع من مبادئها ليختصر فكر آباء الكنيسة في القرون الأولى، إذ أفرد المؤسسون مساحةً كبيرةً لخدمة الفقير والمحتاج انطلاقًا من روح الإنجيل. وهكذا عالجت الحركة المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالمبادئ المسيحية العامة.

انطلقت الحركة من هذا المبدأ لتؤكد أن الاهتمام بالفقير والمظلوم وكل محتاج هو من صميم عيش المحبة من خلال الخدمة. غير أن هذا لا يستنفد عمل الكنيسة في العالم من حيث الهاجس الاجتماعي، إذ لا بدّ للكنيسة من التصدّي للقضايا التي تؤدي إلى الفقر والظلم وسائر أنواع القهر.

ويؤسّس المطران جورج خضر، أحد أبرز مؤسسي حركة الشبيبة الأرثوذكسية، للعمل الاجتماعي انطلاقًا من قلب الإيمان المسيحي، معتبرًا أن «الفقراء هم وجه المسيح»، وأن الخدمة المندفعة نحو الآخر هي امتداد طبيعي للعبادة. ويرى أن التقوى الحقة لا تكتمل إلا بالانخراط في قضايا المجتمع، محوّلًا المحبة الوجدانية إلى أفعال تضامنية ملموسة.

أفرد المطران خضر مساحة كبيرة في كتاباته عن العطاء، ويكتب في إحدى مقالاته أن القلب البشري إذا انطوى على نفسه يذبل. الله لا يقيم في القلب المنفرد بل يأتي إلى القلب كلما انفتح. وعلى قدر ما يعطي من ذاته فهو المُعطى له. بهذا المعنى «من له يُعطى فيزاد» (متى ٢٥: ٢٩). من له نفس كريمة فالله يريدها دائما في جمال وبهاء. والرب إذا نزل في القلب فإنه قادر على تحطيم الحواجز كلها. والله ينتقل من قلب إلى قلب وليس له عرش سوى النفس البشرية يتربع فيها ويلاطفها ويجعلها تلطف بالنفوس.

ينظر، المطران خضر، إلى الفقير والمعوز باعتباره أيقونة حية للمسيح، مما يفرض على المؤمن والمؤسسات الكنسية تقديم العون باحترام ومحبة وتجرد، بعيداً عن أي استعلاء، ويدعو إلى ضرورة توظيف الأوقاف والمؤسسات الكنسية لخدمة المجتمع، وتلبية الاحتياجات الحقيقية للناس بدلاً من الاكتفاء بالشكليات.

في الكنيسة الأولى، نظر الآباء القديسون إلى «المحتاج» والفقير نظرة إلهية عميقة، إذ يعتبرونه باباً لملكوت السماوات، وصورة حيّة للمسيح، ووكيل أعمال رحمة يُربح الغني بركات أبدية. وفي مكان آخر أكّد الآباء أن جميع البشر متساوون في القيمة، لأنهم مخلوقون على صورة الله ومثاله، بغضّ النظر عن العرق أو الطبقة أو الجنس. وقد أرسى هذا المفهوم أساسًا ثوريًا في المجتمعات القديمة، حيث شجب القديس يوحنا الذهبي الفم والآباء الكبادوكيون بشدة مؤسسة العبودية والتمييز. كما اعتبر الذهبي الفم أن حجب الفائض عن المحتاجين هو بمثابة «سرقة» لحقوق الفقراء، ودعا إلى تكريس الثروات لخدمة المجتمع.

أما القديس باسيليوس الكبير، فاشتهر بمقولته: «الخبز الذي تحتفظ به هو خبز الجائع، والرداء المعلّق في خزانتك هو رداء العريان». وقد جسّد مفهومًا ثوريًا للعمل الاجتماعي، معتبرًا أن المحبة والعدالة هما جوهر الإيمان. وتجلى فكره في تحويل الكنائس إلى مؤسسات فاعلة في خدمة المجتمع، وفي التأكيد أن محبة القريب هي التجسيد العملي لمحبة الله.

كما أبرز الآباء الفكر الاجتماعي من خلال الدعوة المستمرة إلى السلام والمصالحة والتعامل بوداعة، حتى في مواجهة الظلم والاضطهاد. واستندوا في ذلك إلى التعاليم الإنجيلية التي تدعو إلى مقاومة الشر بالخير والمحبة، مما ساهم في بناء الجماعات المسيحية الأولى على أسس التكافل والتضامن.

في الفكر الأرثوذكسي، العطاء ليس مجرد واجب مادي أو التزام اجتماعي، بل هو ذبيحة روحية وممارسة محبة تعكس طبيعة الله المعطاء. يُنظر إليه كأداة لخلاص النفس، وطريقة لتحرير القلب من «محبة المال»، وتجسيد حي لحضور المسيح في حياة المؤمن. الفقير يمثل شخص يسوع المسيح نفسه. كما ورد في الإنجيل: «بِمَا أَنَّكُمْ فَعَلْتُمُوهُ بِأَحَدِ إِخْوَتِي هَؤُلاَءِ الأَصْغَرِ، فَبِي فَعَلْتُمْ» (متى ٢٥: ٤٠). انطلاقاً من هذا المبدأ، لا يشعر المُعطي بأي فضل على الآخذ، بل بالامتنان والشكر لأن الفقير يتيح له فرصة تقديم محبته لله.

علّمنا آباء الكنيسة، أيضًا، أن العطاء المادّي، على جلاله، ليس سوى وجهٍ من وجوه الكرم. أمّا العطاء الأسمى فهو كرم النفس، ذاك الذي يجعل الإنسان يكسر قوقعة ذاته ليهب قلبه للآخرين، فيفيض دفئًا ورحمةً وسلامًا. ولهذا قيل: «وبرّه يدوم إلى الأبد» (٢ كورنثوس ٩: ٩)، لأنّ الكريم لا يوزّع أموالًا فحسب، بل يوزّع حياةً ورجاءً وعزاءً.

إنّ العطاء الحقّ يولد من إدراك الإنسان أنّ كلّ ما عنده هو نعمةٌ مستمدّة من الله، وأنّه ليس مالكًا حقيقيًّا لشيء، بل مؤتمنٌ على عطايا السماء. لذلك يترجم المؤمن امتنانه لله في تعامله مع الناس، مصغيًا إلى الوصيّة الإلهيّة: «مجانًا أخذتم، مجانًا أعطوا».

وأختم بشهادة عن البطريرك غريغوريوس حداد، بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس. ففي أحد أيام «السفر برلك»، حضر فقير يطلب حسنةً من البطريرك، فسأله أحد الإكليريكيين المرافقين عن ديانته. فاستشاط البطريرك غضبًا وقال له: «أتمنعه الصدقة إن كان من غير ديانتك؟ ألا يكفيه ذلًّا أنه مدّ يده إليك، فتزيده إذلالًا بسؤالك عن عقيدته؟».

وفي يوم آخر، اشتكى المسؤول عن توزيع الخبز من كثرة عدد المسلمين الذين يحضرون لأخذ الخبز، فرفع البطريرك الرغيف عاليًا بين يديه وسأل موزّع الخبز: «هل كُتب عليه: للمسيحيين فقط؟». فأجاب: «لا». فقال له البطريرك: «إذًا، عليك أن توزّع الخبز بمعدل رغيف يومي لكل إنسان يطلبه».

هذا هو فكر آباء الكنيسة الأرثوذكسية، منذ يوحنا الذهبي الفم وباسيليوس الكبير، وصولًا إلى البطريرك غريغوريوس حداد، والبطريرك إغناطيوس هزيم، والمطران جورج خضر، وكوكبة من الأنطاكيين المحدثين، أمثال كوستي بندلي والمطران بولس بندلي، الذين اعتبروا أن خدمة الفقير هي خدمة للمسيح نفسه.

الأب الياس كرم

في تعليم الكنيسة الاجتماعي

الملف الاجتماعي الذي يطرحه، جزئياً، هذا العدد من «الدستور»، يبقى ناقصاً ما لم يتعرف القارئ على موقف الكنيسة منه ، بل على تعليم الكنيسة الاجتماعي، وهو عنوان واسع الأبعاد، عميق الجذور، تتداخل فيه علوم شتى، ويشكل مادة تعليمية غنية؛ هذه المقاربة، السريعة ، ستطل على الموضوع، بايجاز كلي، انطلاقاً من عناوين ثلاثة: هي مبادئ التعليم، والقيَم الملازمة لها، والمعلمون او البابوات وابرز رسائلهم حول هذا التعليم.

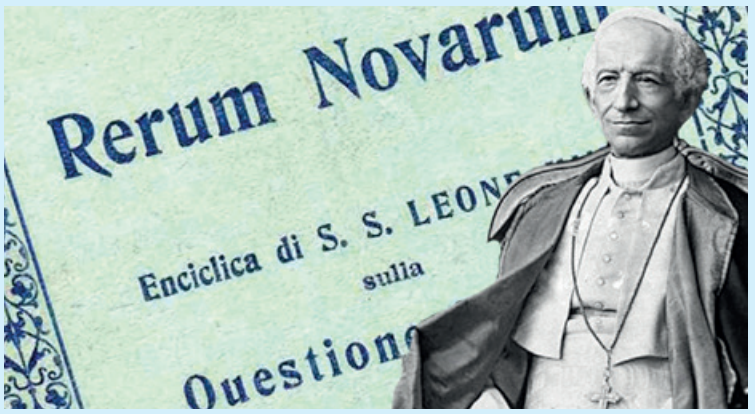

اولاً: في المبادئ

يتركّز تعليم الكنيسة الاجتماعي على مبادىء اربعة محوّرها الأنسان، وهي تعبّر عن حقيقته وحاجاته، وتستند الى تعليم الانجيل: «أحبب قريبك كنفسك».

هذه المبادئ وهي: كرامة الانسان، الخير العام، التضامن، الأمدادية (او التبادلية)، تمكننا من الإحاطة بكامل الواقع الاجتماعي للانسان وبقراءته على ضوء الحقيقة، وتعتبر المرجع الموثوق لقياس وتفسير وتقييم الظواهر الاجتماعية

تتميّز هذه المبادىء بالشمولية لأنها صالحة لكل زمان ومكان، ولكل الانسان ولكل البشر، وتشكل ضمانة لطيب العلاقات بين الجميع وفي كل القطاعات، وتتداخل هذه المبادىء بين بعضها البعض بتفاعل متبادل، لذا لا يصح فصلها لأنها، متى استعملت معا، تؤدي الى فهم الواقع الاجتماعي بالعمق، وتشكل وجها من اوجه البشارة المسيحية لأنها تؤمّن حياة متجددة وكريمة ومطمئنة.

في العائلة مثال على تكامل هذه المبادىء:

فيها يتوافر للانسان المجال لتنمية كرامته الشخصية.

وفيها يتجلّى التضامن بأصدق مظاهره.

ومنها يتضامن افرادها مع الخارج فيساهمون في الخير العام.

وهي تستفيد من مساعدة الخارج دون ان تسلم مَن يساعدها مسؤوليتها الرئيسية (مثل تربية الاولاد)، وهذا معنى الأمدادية او التبادلية.

المبدأ الاول: كرامة الشخص البشري

وضع الله الانسان في جوهر وقمة الخلق، وجعله «على صورته ومثاله» (سفر التكوين) لذا فاننا « نتمتع جميعا بالكرامة الانسانية، وقد أعطيت لنا عند خلقنا» (تعليم الكنيسة الكاثوليكية، عدد ٣٥٧).

الكرامة اعطيت لنا مجانا، لا يمكننا ان نكتسبها او ان نفقدها بفعل منا، وليس لنا ان نمس بها او نشوّه صورتها فينا طالما انها تحمل صورة الخالق. هذه الكرامة تتطلب ان يتحلّى صاحبها، اي الانسان، بالحكمة، والمحبة، والعدل وكرامة الأنسان اتت من كون صورة الله متأصلة في طبيعته (يوحنا الثالث والعشرون، ام ومعلمة) ومن كونه مسؤولا عن اعماله، يمارسها بالحرية التي يتمتع بها.

المبدأ الثاني: الخير العام

هو - بحسب الفاتيكاني الثاني – «مجموع الظروف الخاصة بالحياة الاجتماعية التي تسهّل على المجموعات والافراد تحقيق ذاتهم تحقيقا افضل وبسهولة وبشكل شامل وكامل» (فرح ورجاء).

يحتاج الخير العام اولا الى نظام قانوني فاعل كما تحدده دولة القانون (دولة الحق) ، التي عليها توفير اسس الحياة الطبيعية، وحقوق الفرد، وحرية الرأي (هنا يلتقي الخير العام مع حقوق الأنسان وكرامته).

الخير العام يتطلب قدرة على التفكير في ما هو ابعد من الحاجات الخاصة، وهو لا يعني الخير المادي فقط، بل الخير الشامل، الأخلاقي والروحي؛ هو اذن مرجع لكل وجه من وجوه الحياة الأجتماعية؛ هو ملك كل فرد، وملك الجميع، ومسؤولية الفرد ومسؤولية الجماعة.

مسؤولية الدولة (السلطة السياسية)

سبب وجود السلطة السياسية هو الصالح العام، وغايتها- بحسب الفاتيكاني الثاني- «اتاحة الحصول على الخيرات الضرورية (المادية والثقافية والأخلاقية والروحية) للاشخاص من اجل حياة اكثر انسانية».

لبلوغ ذلك ثمة شروط، اهمها:

*على الدولة ان تكفل الاحترام والحماية للحقوق الاساسية الضرورية لكل شخص لكي يعيش حقا حياة انسانية، لا سيما الحق بالتصرف حسب قاعدة ضميره.

*على الدولة ان تضع الأطر والخطط الملائمة لتأمين التنمية والرفاهية لكل شخص: تأمين العدالة والدعم لكل محتاج (الدولة التدخلية).

* الدولة مسؤولة عن الصالح العام الذي يتطلب السلام والأمن والنظام العادل؛ فهي مسؤولة عن امن المجتمع وافراده بوسائل نزيهة؛ علما ان الصالح العام يعطي ايضا شرعية الدفاع عن النفس، شخصيا وجماعيا.

وهذا الدور لا يعفي الفرد من مسؤوليته، ولا يحول دون قيام المجتمع المدني والمجتمع الدولي بما عليهما القيام به.

المبدأ الثالث: التضامن

يقوم هذا المبدأ على ركيزتين: اجتماعية وأخلاقية.

مصدر التضامن يكمن في طبيعة الانسان الاجتماعية اولا، ثم في ضرورة المساواة في الكرامة بين جميع ابناء البشر، كما في الحقوق والواجبات، اضافة الى احساس مشترك بأن مسيرة الناس متداخلة، وامكانية التلاقي بينهم لازمة، لا سيما من خلال وسائل التواصل- ظاهرة هذا العصر- وهذه من ايجابيات العولمة.

غير ان هذا الواقع لا يمكن ان يخفي واقع الهوّة العميقة التي لا تزال تتسع بين دول الشمال ودول الجنوب، مما يولّد شرخا وحقدا وحروباً بين الدول، مع الانعكاسات المروعة على سكان المعمورة.

هذه الصورة تفرض تضامنا لا بد منه وتعتبره التزاما اخلاقيًا بالدرجة الاولى، تترجمه الدول بقوانين وضعية تسعى الى تأمين حد ادنى من التوازن الاجتماعي، سواء من خلال الانظمة الضريبية او من خلال بعض التشريعات الاجتماعية او الاعفاءات التي تطال الطبقة الفقيرة، على قاعدة ادبية تعني ان «الجميع مسؤول عن الجميع» (يوحنا بولس الثاني، الاهتمام بالشأن الاجتماعي)

اما في الكنيسة.

فقد انطلقت فكرة التضامن مع بعض المشاهد الانجيلية (المتطوعون الذين حملوا المخلع) ومع مشاهد اجتماعات المسيحيين الاوائل في اعمال الرسل، ومع الدعوة الى الوحدة في رسائل بولس، ثم في تعاليم اباء الكنيسة (مع تعاليم القديس باسيليوس وسواه)، وعلى مدى اجيال المسيحية ؛ ثم برز هذا المبدأ مع البابا لاوون الثالث عشر في «الشؤون الحديثة» الذي تكلم عن الصداقة، وبيوس الحادي عشر في «السنة الاربعون» الذي كتب عن المحبة الاجتماعية، ومع البابا بولس السادس في «ترقي الشعوب» الذي اطلق عبارة «حضارة المحبة».

المبدأ الرابع: الأمدادية او التبادلية subsidiarité

بناء على هذا المبدأ يُحجم الكبير عن فعل ما يستطيع الصغير فعله، ولكنه يبقى جاهزا لكل نصح او ارشاد؛ التبادلية تدفع الكبير الى مساعدة الفرد غير القادر على القيام بدوره، وهي تحمي الصغير من طغيان الكبير.

دلّت التجربة على ان الغاء التبادلية لصالح الديمقراطية (التي تساوي بين الجميع ولا تميَز بالمواهب) يؤدي الى الحد من الحرية ومن المبادرة الشخصية، تماما مثل الاحتكار او الجشع والأنظمة القمعية التي تخنق المبادرة الفردية... فأية مهمة تستطيع الوحدة الصغرى أن تقوم بها، تقوم بها، ولا تتدخل الكبرى الا حين تعجز الصغرى.

التبادلية تعني اذن امرين: تحريم الطغيان+ واجب المساعدة ، فهي:

*ترشد السلطة الى ضرورة التراجع حيث يجب، والإقدام حيث يجب.

*تشجع الإقدام الشخصي، فتساهم في صنع النجاح وصون الكرامة، باعتبار ان قدرة الانسان على مساعدة ذاته بذاته هي جزء من كرامته.

*تدعو الكبار الى قبول مشاركة الصغار، ويكون لكل عمله وفق امكاناته وحدود مهامه (هيكلية الادارة).

اما الدولة فان حضورها ضروري ولكن عند الحاجة، فان حضرت خارج الحاجة يكون ذلك تدخلا او دكتاتورية، واذا لم تتدخل عند الحاجة تكون مقصّر.

ثانياً: في القيَم الرئيسية الملازمة للتعليم

ثمة قيَم اساسية ملازمة لكرامة الانسان ولتنميته هي: الحقيقة والحرية والعدالة، يضاف اليها قيمة القيَم وهي المحبة ومنها تنبثق الرحمة (فالعدالة من دون رحمة قسوة، والرحمة من دون العدالة ام الانحطاط (توما الاكويني).

هذه القيَم هي محطات اخلاقية، تدعو كل شخص الى ان ينميها(البابا يوحنا ٢٣، السلام على الارض).

الحقيقة تعني الصدق والاستقامة وتطابق العمل بالقول، كما تعني الثقة والوضوح والشفافية خصوصا عند تولّي الشأن لعام والمسؤولية المالية ؛ وهي تقود الى العدالة ، والى السلام. وزمننا يحتاج الى تربية مكثفة على الحقيقة، والى الالتزام بها خاصة في عالم الاعلام والتواصل وفي مجال الاعمال.

الحرية ممارستها ملازمة لكرامة الانسان؛ هي مسؤولية ينبغي ان نعيشها ضمن سياق قانوني متين (السنة المئة) يساعدها على احترام الصالح العام والنظام العام ؛ وهي مجال مفتوح لتحقيق الدعوة الشخصية لكل أحد: البحث عن الحقيقة، التعبير عن الاراء، ممارسة الشعائر، اقامة النشاطات، اختيار العمل... كما انها القدرة على رفض كل ما ينافي القيَم والاخلاق، وكل ما يمكن ان يعيق النمو، فهذا الاخير يفترض ايضا الحرية الفردية والوطنية. وعلى انظمة الدول ان تضمن الحرية، مع مراعاة مقتضيات الخير العام.

العدالة هي ارادة ثابتة تهدف الى «اعطاء الله والقريب ما يحق لهما» (الاكويني).

العدالة هي الطريق التي تقود الى المحبة، والمحبة تتخطى العدالة لأن في المحبة لا اعطي الآخر ما يحق له فقط بل اريد خيره الشامل؛ كما ان «كرامة الانسان» تجد جذورها في محبة الله لنا؛ والرحمة والمحبة تعطيان مع العدالة الوجه الانساني الاصفى...

لا سلام بدون حرية، لا حرية بدون عدل، ولا عدل بدون محبة، «فالعدالة تكتمل بالمحبة» (بندكتوس السادس عشر، رسالة يوم السلام العالمي، ٢٠٠٤)

واذ نكتفي بهذا القدر من البحث، نعد قراءنا بعرض لاحق نتناول فيه الرسائل البابوية المتعلقة بالموضوع، منذ البابا لاوون الثالث عشر حتى البابا لاوون الرابع عشر، كما تعاليم آباء الكنائس الشرقية، مع التمني بأن تتسع صفحات هذه الجريدة لنشر سير قديسين تقدّسوا ببطولة فضائلهم الى جانب الفقراء والمهمشين، كمار منصور، والأم تريزا والطوباوي الأب يعقوب وسواهم، فالتعليم لا يبلغ اهدافه الا بالممارسة والمثل الصالح.

أنطوان سعد

أخبار إلى الضوء...

البطريرك عبسي: الدولة هي مرجعنا الجامع

الرئيس جوزاف عون استقبل بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الملكيين الكاثوليك يوسف عبسي على رأس وفد أسقفي، وشدّد على ضرورة الاستفادة من الفرصة المتاحة لوقف التصعيد للانتقال إلى بقية البنود في المفاوضات.

البطريرك عبسي: أي حلّ ثابت وعادل لا يمكن أن يقوم على شعور فريق بأنه منتصر وآخر بأنه مهزوم، بل على شعور جميع اللبنانيين بأن كرامتهم مصونة وحقوقهم محفوظة، وأن الدولة هي مرجعهم الجامع.

البابا لاوون:

الكنيسة المالنكارية منارة حيّة للإنجيل... ورسالة تتجدّد في قلب العالم

في رسالة تحمل أبعادًا روحية ورسولية عميقة، شدّد البابا لاوون الرابع عشر على أنّ الكنيسة السريانية المالنكارية لا تزال تمثّل منارةً متجدّدة للحيوية الإنجيلية والمحبة الرسولية، مؤكدًا أنّ حضورها التاريخي لم يقتصر على البعد الروحي، بل امتدّ ليشمل الدفاع عن العدالة الاجتماعية، ونشر التعليم، وخدمة الإنسان، خصوصًا في البيئات المهمّشة.

وجاءت مواقف البابا خلال استقباله المشاركين في المؤتمر الأول لإكليروس ومؤمني الكنيسة المالنكارية في أوروبا، في القصر الرسولي بالفاتيكان، تزامنًا مع انطلاق الاستعدادات للاحتفال بالمئوية المقبلة على تأسيس سلطتها الكنسية.

وتوقّف الحبر الأعظم عند مسيرة التجدد الروحي التي تعيشها الكنيسة المالنكارية، مستعيدًا إرث المكرّم مار إيفانيوس، الذي وصفه براع أصيل حمل همّ الوحدة الكنسية، وأسهم في ترسيخ الشركة مع الكرسي الرسولي، ليبقى نموذجًا حيًا لكنيسة تسعى لأن تكون علامة وحدة وخميرة مصالحة في عالم منقسم.

وفي مقاربة لرسالة التبشير، أكّد البابا أنّ إعلان الإنجيل يتخطّى حدود الكلمات، ليترجم في حياة المؤمنين اليومية، من خلال شهادة صادقة وخدمة فعلية، مستشهدًا بتعليم البابا بنديكتوس السادس عشر بأنّ الإيمان ينتشر "بقوة الجذب"، أي من خلال محبة المسيح التي تلامس القلوب.

كما أولى اهتمامًا خاصًا بأبناء الكنيسة المالنكارية في بلدان الانتشار، كاشفًا عن خطوات عملية لدعمهم، من بينها تعيين زائر رسولي متفرّغ في أوروبا، والعمل على وضع أطر توجيهية تحفظ التقاليد الشرقية وتعزّز الهوية الكنسية في مجتمعات الاغتراب.

وختم البابا كلمته بدعوة صريحة إلى التمسّك بالجذور الإيمانية، وتعميق الشركة مع الرعاة، والعمل على تنمية الإيمان داخل العائلات، ولا سيما لدى الشباب، ليكونوا شهود رجاء في عالم يزداد حاجة إلى السلام والمصالحة.

انتخاب رقمي عابر للحدود

الاتحاد العالمي المسيحي للطلبة في الشرق الأوسط يجدّد قيادته ويكرّس دور الشباب في صناعة السلام

World Student Christian Federation
Middle East

في خطوة تعبّر عن مرونة العمل الكنسي والشبابي رغم التحديات، أجرى اتحاد الطلبة المسيحيين العالمي في الشرق الأوسط (WSCF-ME) انتخاباته الرئاسية إلكترونيًا بالكامل في ٩ من الشهر الجاري، بمشاركة الأعضاء عن بُعد من مختلف دول المنطقة، حيث تحقق النصاب القانوني بمشاركة ١٦ حركة طلابية من أصل ٢٠.

وقد أسفرت العملية عن انتخاب سركيس مكار رئيسًا جديدًا للاتحاد في الشرق الأوسط، وهو ينتمي إلى الكنيسة الأرمنية الإنجيلية في لبنان، في مؤشر على الحضور الفاعل والمتجدد لهذه الكنيسة ضمن العمل الطلابي المسيحي الإقليمي.

وفي أولى كلماته بعد انتخابه، شدّد مكار على ضرورة تعزيز وحدة الحركات الطلابية، وتفعيل دور الشباب كقوة تغيير حقيقية، والتمسّك بقيم الإيمان والمحبة والرجاء، مستشهدًا بالقول الكتابي: «أستطيع كل شيء في الذي يقوّيني» (فيلبي ٤:١٣).

الاتحاد العالمي المسيحي للطلبة في الشرق الأوسط: رسالة شبابية لتعزيز السلام والوحدة.

في ظل التحديات التي يشهدها الشرق الأوسط، يواصل الاتحاد العالمي المسيحي للطلبة في الشرق الأوسط (WSCF-ME)، أداء رسالته في تمكين الشباب المسيحي وتعزيز دورهم في بناء مجتمعات أكثر عدالة وسلامًا.

ويُعد الاتحاد، الذي تأسس عالميًا عام ١٨٩٥ وانطلقت أعماله في الشرق الأوسط عام ١٩٦٢، منصة جامعة للشباب المسيحي من مختلف الكنائس، حيث يوفر مساحة للحوار والتلاقي والنمو الروحي والفكري. ويهدف إلى إعداد قادة على قيادة التغيير داخل الكنيسة والمجتمع، والمساهمة في نشر قيم العدالة والسلام.

ويضم الاتحاد ١٩ حركة شبيبية مسيحية موزعة على كل:

من مصر ٨ حركات: اللجنة المسكونية للشباب - لجنة ثانوي أنجيلي ـ لجنة جامعة انجيلي - حق وعدل - الاسر الجامعية - شباب الأقباط الكاثوليك - حركة المشاركة الوطنية ولجنة جامعة.

من السودان: الأسر الجامعية بالخرطوم

من فلسطين: حركة الشباب المسكونية

من الأردن: شبيبة القديس جاورجيوس - ام السماك.

من العراق: لجنة الشباب المسيحي العراقي

من سوريا: حركة الشبيبة الارثوذكسية - وملح الأرض.

من لبنان : حركة الشبيبة الارثوذكسية - اتحاد الشباب الرسولي - شبيبة الأبرشية من أجل الكنيسة - رابطة الطلاب الجامعيين للكنيسة الأرمنية - الشبيبة الطالبة المسيحية .

أهداف الاتحاد العالمي المسيحي للطلبة وطبيعة عمله بين أفراد الهيئات الأكاديمية:

أ- دعوة الشبيبة والطلاب إلى الإيمان بالله الواحد أباً وابناً وروحاً قدساً كما جاء في الكتب وتلمذتهم على حياة الكنيسة ورسالتها.

ب- مساعدتهم على النمو في الحياة المسيحية من خلال الصلاة، دراسة الكتاب والاشتراك في العبادة والشهادة الكنسية.

ج- مساعدتهم على الشهادة ليسوع المسيح في الأوساط الأكاديمية.

د- ضمهم برباط أخوي في خدمة متبادلة ودعم الجهود لخدمتهم وتلبية احتياجاتهم.

ه- مساعدتهم على الكفاح من اجل إحلال السلام والعدالة في بلدهم وكافة الدول الأخرى.

ث- مساعدتهم على العمل لتجلي وحدة الكنيسة.

ص- مساعدتهم على أن يكونوا خداماً ورسلاً لملكوت الله في كلّ العالم.

التوجهات الرئيسية في عمل الاتحاد:

أ- رؤية شبابية مميزة للتوجه المسكوني:

عدم إستبعاد أية كنيسة أو حركة من عمل الاتحاد باعتبار أن الخصوصيات اللاهوتية لكل منها لا يمكن أن تكون عائقاً أمام إرادة اللقاء والألتزام المشترك وتنمية المحبة والفكر بين الأفراد. وكذلك العمل باتجاه بناء «المسكونية القاعدية» لأنها أساس المحبة الذي عليه تبنى وحدة الكنيسة.

ب- الإسهام في بناء ريادة فكرية شبابية في الكنائس:

وهذا هو عمق إلتزامنا في حياة الاتحاد. نساعد الحركات والكنائس في بناء جيل جديد من القادة الواعين لواقع الكنيسة والمجتمع ليتحملوا مسؤولية القيادة والنهضة.

ج- إعطاء الأولوية لعلاقة الكنيسة بالمجتمع:

وهذا لا يتعارض مع السائد من الإهتمامات بقدر ما يبثّ في الكنائس وعياً لأهمية توضيح هذه العلاقة على ضوء مفهوم التجسّد وحبّ الآخر. والإرث الحضاري الإسلامي - المسيحي الذي من واجبنا أن نحافظ عليه ونطوّره. ويعني ذلك أيضاً العمل من أجل شهادة كاملة للكنيسة عبر تعقيدات المجتمع الحديث والتغيرات في المجتمع العربي.

ويعمل المكتب التنفيذي (EXCO) على تنسيق هذه الجهود وتعزيز التعاون بين مختلف الحركات المنتسبة، بما يسهم في تحقيق رسالة الاتحاد في تمكين الشباب وبناء جسور الحوار والسلام.

ويؤكد الاتحاد أن العمل مع الشباب في مناطق النزاع ليس مجرد خيار، بل ضرورة لبناء الأمل وصناعة التغيير، انطلاقًا من إيمان راسخ بدورهم في إعادة بناء المجتمعات وترسيخ ثقافة السلام في المنطقة.

رياضة

العرس الكرويّ العالميّ

البعد الإنسانيّ والتربويّ والروحيّ للرياضة في رؤية البابا لاون الرابع عشر

تتّجه أنظار العالم إلى أميركا الشماليّة حيث انطلقت النسخة الثالثة والعشرون من كأس العالم لكرة القدم، البطولة الرياضيّة الأكثر شعبيّة، والتي تُقام ما بين ١١ حزيران و١٩ تمّوز.

منذ تربّعه على سدّة مار بطرس، أولى الأب الأقدس ليو الرابع عشر أهميّة كبيرة للرياضة. في خلال زيارته الرسوليّة لإسبانيا بين ٦ و١٣ حزيران، تحدّث قداسته عن كرة القدم، وكرّر رؤيته للرياضة التي سبق أن تضمّنتها رسالته التي نشرها في ٦ شباط بعنوان "الحياة في وفرة: حول قيمة الرياضة: La vie en sur la valeur du sport: abondance». وهو نصّ من ١٨ صفحة يقدّم رؤية عميقة للرياضة باعتبارها طريقًا للسلام والتربية والنمو البشريّ.

يؤكد البابا أن الرياضة لا تقتصر على الأداء المتميز. هي للحري نشاط عام متاح للجميع، ومفيد للجسم والعقل، لدرجة أنها تُشكّل تعبيرًا عالميًا عن الإنسانية. من هذا المنظور، يعتقد البابا أن الرياضة تمسّ جوهر العلاقة بالجسد، وبالجهد، وبالآخرين، وبالنفس. ويشير في المقابل إلى أنه عندما تُمارس الرياضة وتُختبر بروح عادلة، فإنها "تعزّز التماسك المجتمعي والصالح العام".

الرياضة والمنافسة وثقافة اللقاء

يرى الأب الأقدس أنّ الرياضة مدرسة للعلاقات، تعلّم الشباب التعاون والاحترام والتسامح، وكيفية التعامل مع الفشل. وهكذا تصبح "منتدىً معاصرًا" حقيقيًا، ومكانًا للحوار مع جميع الثقافات والأديان والحساسيات. ويؤكد قداسته أن المنافسة الحقيقية لا تُؤجج الصراع بين الأخصام، بل تُوحّد الشركاء في مساعيهم: "يمكن للمرء أن يربح دون أن يُذلّ، ويمكنه أن يخسر دون أن يُهزم كشخص". ووفقًا لقداسته، ينطبق هذا المنطق أيضًا على المشجعين الذين يُدعون إلى تجربة شغفهم كعامل من عوامل الأخوة، لا العنف أو التعصب.

في إطار زيارته الرسولية إلى إسبانيا، توجّه الأب الأقدس إلى ملعب «موفيستار أرينا» الشهير، ليلتقي بحشد غفير يمثلون عصب المجتمع الرياضيّ النابض. وصف قداسته هذا الفضاء بأنه المكان الذي يجمع أعمق المشاعر الإنسانية من الفرح والأمل والإبداع والإعجاب والحماس والأمل فضلاً عن الحزن والإحباط. وختم قداسته بالقول: «لنتذكّر كم من الرياضيين يعلموننا كيف نخسر من دون كراهية، وكيف نربح من دون إذلال، أو كيف ننهض بعد السقوط. فإنّكم، أيّها الرياضيّون، تساهمون، من جانبكم، في تقديم شهادة مضيئة على السلام والاتحاد».

قيمة تربوية متجذرة في التقاليد المسيحية

يذكّر البابا لاون الرابع عشر بأن الكنيسة تُولي اهمية كبيرة للرياضة لأنها تضع الإنسان في صميم اهتماماتها. وعلى خُطى القديس بولس، الذي شبّه الحياة المسيحية بسباق يتطلب انضباطًا ومثابرة، يُشدّد البابا على وحدة الجسد والنفس والروح. هذه الرؤية حاضرة في التاريخ المسيحي: من القدّيس توما الأكويني الذي اعتبر اللعب والراحة جزءًا لا يتجزأ من الحياة الفاضلة، إلى Montaigne الذي أكّد: «ليس الجسد ولا النفس هما ما يُدرّبان، بل الإنسان».

أخيرًا، من الضروري أن تُدرك الكنائس المختلفة في لبنان أن الرياضة مساحة للتأمل والتوجيه، تستحق التزامًا بالإرشاد الإنساني والروحي. ومن هذا المنطلق، يبدو من المناسب أن تُنشأ ضمن المجالس الأبرشيّة في مختلف المناطق مكاتب مخصصة للرياضة، حيث يُمكن تطوير المقترحات الرعوية وتنسيقها، من خلال الحوار بين الواقع الرياضي والتعليمي والاجتماعيّ.

جان م. صدقه

تسجيل الأهداف في كأس العالم

يُعدّ تسجيل الأهداف في كأس العالم الإنجاز الأبرز لأي لاعب كرة قدم، وقد شهدت البطولة عبر تاريخها العديد من النجوم الذين تركوا بصمتهم بأهدافهم الحاسمة. ويتصدر الألماني ميروسلاف كلوزه قائمة الهدافين التاريخيين للمونديال برصيد ١٦ هدفاً، يليه البرازيلي رونالدو بـ١٥ هدفاً، ثم الألماني غيرد مولر والفرنسي كيليان مبابي بـ١٤ هدفاً لكل منهما. كما يحتل الأرجنتيني ليونيل ميسي مركزاً متقدماً بين أعظم هدافي البطولة عبر تاريخها.

أبرز الهدافين التاريخيين:

- ميروسلاف كلوزه (ألمانيا): ١٦ هدفاً.
- رونالدو (البرازيل): ١٥ هدفاً.
- غيرد مولر (ألمانيا): ١٤ هدفاً.
- كيليان مبابي (فرنسا): ١٤ هدفاً.

ليونيل ميسي (الأرجنتين) وعند تسجيل ميسي هاتريك (٣ أهداف) في مباراة الأرجنتين والجزائر، أصبح رصيده ١٦ هدفاً في تاريخ كأس العالم، معادلاً الرقم القياسي التاريخي المسجل باسم الألماني ميروسلاف كلوزه

أما في ترتيب هدافي كأس العالم ٢٠٢٦ حتى الآن، فقد أصبح ميسي في صدارة السباق على الحذاء الذهبي برصيد ٣ أهداف بعد الجولة الأولى، بينما يلاحقه عدد من اللاعبين الذين سجلوا هدفين، أبرزهم الفرنسي كيليان مبابي.

الترتيب المؤقت لهدافي مونديال ٢٠٢٦:

⚽ ليونيل ميسي (الأرجنتين) – ٣ أهداف

⚽ كيليان مبابي (فرنسا) – هدفان

⚽ مجموعة من اللاعبين – هدف واحد لكل منهم (مع استمرار مباريات الجولة الأولى)

ترتيب الهدافين التاريخيين لكأس العالم:

- ميروسلاف كلوزه (ألمانيا) – ١٦ هدفاً
- ليونيل ميسي (الأرجنتين) – ١٦ هدفاً
- رونالدو (البرازيل) – ١٥ هدفاً
- غيرد مولر (ألمانيا) – ١٤ هدفاً
- كيليان مبابي (فرنسا) – ١٤ هدفاً

طوني نجم

اشتعال المربع الذهبي:

«فاينل فور» تاريخي واستثنائي في بطولة لبنان لكرة السلة

في الأدوار الإقصائية (Playoffs) لبطولة لبنان لكرة السلة لعام ٢٠٢٦ تصل الإثارة إلى ذروتها، إذ تشهد مواجهات المربع الذهبي «الفاينل فور» حسابات معقدة ومفاجآت غير مسبوقة تصنع تاريخاً جديداً للعبة هذا الموسم.

- الأنطوني بعبدا: كتابة التاريخ للمرة الأولى

في إنجاز استثنائي، نجح فريق الأنطوني (بعبدا) في حجز موقعه بين الكبار والتأهل إلى المربع الذهبي للمرة الأولى في تاريخ النادي. هذا التأهل جاء ثمرة استقرار فني وأداء تصاعدي عالي المستوى طوال الموسم المنتظم، ليثبت الفريق أنه لم يعد مجرد رقم صعب، بل منافس حقيقي قادر على مقارعة أندية الطليعة وإحراجها في الأوقات الحاسمة.

- نادي المركزية جونية: العودة من الباب الكبير بعد ٣٢ عاماً

أبرز مفاجآت هذا الموسم والحدث الأكثر عاطفية للجماهير هو عودة نادي المركزية (جونية) إلى منصة «الفاينل فور». هذه العودة تأتي بعد غياب طويل جداً دام ٣٢ سنة عن المربع الذهبي (منذ التسعينيات). ويسعى الفريق الكسرواني، مدفوعاً بجمهوره العريض وعزيمة إدارته، إلى استعادة أمجاده السابقة وتقديم عروض تليق بعودته التاريخية إلى دائرة المنافسة على اللقب.

- صراع العمالقة: الرياضي والحكمة يفرضان الإيقاع

في المقلب الآخر من المواجهات، يواصل قطبا السلة اللبنانية، الرياضي (بيروت) والحكمة (بيروت)، فرض هيبتهما وخبرتهما الطويلة في هذه الأدوار المتقدمة:

النادي الرياضي: يدخل السلسلة وعينه على الحفاظ على لقبه، مستنداً إلى بدلاء لامعين وخبرة آسيوية ومحلية واسعة، حيث يتقدم بثبات في مواجهاته الحالية معتمداً على جماهيره وضغط أرضه.

نادي الحكمة: يقدم عروضاً قوية ويظهر ترابطاً كبيراً في خطوطه البدنية والتكتيكية، ويمد خطى ثابتة نحو الأمام في سلسلته الحالية، مدفوعاً بالرغبة العارمة في العودة إلى منصات التتويج وإعادة اللقب إلى القلعة الخضراء.